

تنامي ظاهرة النزاعات الاثنية في إفريقيا ودورها في إثارة منازعات الحدود الدولية الافريقية

Growing phenomenon of ethnic conflicts in Africa and its role in Fomenting African international border disputes

شرقي محمود

جامعة لونسي علي 2

البليدة، الجزائر

chergui.mahmoud@gmail.com

رزق الله سارة*

مخبر القانون العقاري، جامعة لونسي علي 2

البليدة، الجزائر

es.rezkallah@univ-blida2.dz

- تاريخ الإرسال: 2021/09/13 - تاريخ القبول: 2022/05/10 - تاريخ النشر: 2022/12/27

الملخص: إن تزايد وتوسع دائرة النزاعات الاثنية الداخلية في الفترة الأخيرة، جعل الدول الإفريقية ذات الأعراق المتعددة تهتم بموضوع الاثنيات، لأنه أصبح من بين أهم الأسباب المهددة لاستقرارها وسلامة وحدتها الترابية والإقليمية مستقبلاً، خاصة عندما تتلبس الجماعة الاثنية بمطالب سياسية، تؤدي إلى تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار، وبرز نزاعات حدودية.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الإثنية، الانفصال، الحدود الموروثة عن الاستعمار، منازعات الحدود الدولية.

Abstract: The increase and expansion of the circle of internal ethnic conflicts in the recent period has made African countries of multiple races interested in the issue of ethnicity, because it has become one of the most important reasons threatening their stability and the integrity of their territorial and regional unity in the future, especially when the ethnic group becomes involved in political demands that lead to changing the borders inherited from colonialism. and border disputes.

Keywords: Ethnic conflicts, Separation, Borders inherited from colonialism, International border disputes.

* المؤلف المرسل: رزق الله سارة

مقدمة:

تعد ظاهرة النزاعات الإثنية من المواضيع القديمة المتجددة التي برزت كمتغير رئيسي في الساحة الدولية مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، والذي صاحب تفكك العديد من الدول بسبب مطالبة الجماعات الإثنية بحقوقها الاقتصادية والسياسية والثقافية واللغوية والدينية، ولم تكن قارة إفريقيا بمعزل على هذه الديناميكية الجديدة المعقدة، حيث سجلت أكثر من 18 دولة إفريقية نزاعاً اثنياً.

ويعود السبب الرئيسي لتفاقم هذه النزاعات في إفريقيا إلى العديد من المتغيرات، أهمها الاستعمار الأوروبي الذي خلف حدود سياسية مصطنعة لم تحترم التعدد العرقي والاثني، مما أدى إلى تشتت القبائل بين أكثر من دولة إفريقية .

ويعود السبب في بروز ظاهرة الإثنيات كمتغير قوي في العلاقات الدولية إلى شعورها بتمييزها عن باقي المجموعات داخل الدول التي تنتمي إليها، نتيجة للتوسعات الأوروبية التي غزت معظم دول إفريقيا حيث لم تأخذ الدول المستعمرة بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية والاجتماعية والطبيعية والجغرافية كأساس لتقسيم الأراضي التي استعمرتها فيما بينها، بل تعمدت تقسيم الدول فيما بينها تقسيماً عشوائياً نتج عنه إنشاء حدود سياسية لدول جديدة مصطنعة أدت إلى تجزئة الجماعات الإثنية التي كانت تشكل وحدات مترابطة مما خلف فيما بعد نزاعات داخلية . لإقامة دولة أو دويلات صغيرة مستقلة قانونياً.

وواقع الأمر أن تنامي ظاهرة النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية أضحى من بين أهم الأسباب المهددة لاستقرار دولها وسلامة وحدتهم الترابية و الإقليمية مستقبلاً، خاصة عندما تتلبس هذه الجماعة بمطالب سياسية تطالب فيها بحقوقها والاعتراف بوجودها المستقل عن طريق حقها في تقرير مصيرها والانفصال عن دولة الأم الذي قد يتمخض عنه الاستقلال الذاتي في إقليمها أو الاستقلال الكامل لإقامة دولة أو دويلات صغيرة مستقلة قانونياً، أو الانضمام إلى كيان سياسي آخر له نفس خصائصها، مما يؤدي حتماً إلى إثارة منازعات الحدود الدولية .

❖ أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يعود سبب اختيارنا لموضوع الدراسة إلى أسباب ذاتية وموضوعية تتمثل فيما يلي :

- حظي موضوع النزاعات الإثنية باهتمام كبير في القانون الدولي والقانون الداخلي على حد سواء نظراً لما يمثله هذا الموضوع من أهمية وحساسية في مجال القانون الدولي و العلاقات الدولية قديماً وحديثاً.

• تعتبر إفريقيا القارة الأكثر تميزاً بظاهرة النزاعات الإثنية والتي أدت إلى بروز الحركات الانفصالية، وهذا ما يهدد استقرار وثبات حدود هذه القارة في وقتنا الحالي، فتحقيق الانفصال قد يترتب عنه تغيير الحدود الدولية مما يؤدي حتماً إلى توتر وتأزم العلاقات بين الجماعة الإثنية ودولة الأم من جهة وبين الدول المتجاورة من جهة أخرى، وذلك بسبب الأهمية التي تمثلها الحدود لكل الدول حيث تعد عنصراً أساسياً في معطيات الأمن القومي لكل دولة .

• أضحت ظاهرة النزاعات الإثنية في إفريقيا تشكل الجزء الأكبر من العوامل الرئيسية لإثارة منازعات الحدود الدولية حاضراً ومستقبلاً .

❖ أهمية الدراسة :

لقد استقطبت دراسة الإثنيات اهتمام كبير لدى وحدات المجتمع الدولي في وقتنا الحالي، ويرجع السبب في ذلك إلى :

• الأهمية العلمية :

تتمحور أهمية الموضوع علمياً أنه يدرس الجانب النظري لظاهرة النزاعات الإثنية بصفة عامة، وذلك من خلال تحديد طبيعتها القانونية، ومحاولة معرفة العوامل الحقيقية التي أدت إلى اندلاع واستمرار هذه النزاعات في العديد من دول القارة الإفريقية، وكذلك توضيح تأثير الانفصال على ثبات واستقرار الحدود الدولية باعتباره عامل رئيسي يهدد استقرار الدولة ووحدتها الترابية والإقليمية .

• الأهمية العملية :

تكمن أهمية الموضوع عملياً إلى الآثار التي تخلفها النزاعات الإثنية على ثبات واستقرار الحدود الدولية في القارة الإفريقية مستقبلاً، وذلك من خلال التطرق إلى أهم الحالات التطبيقية التي شهدتها ولا تزال تشهدها الساحة الدولية في العديد من دول إفريقيا بسبب الحركات الانفصالية، فمنها من تحققت مطالبها وانفصلت عن دولة الأم وغيّرت حدودها ومنها لا تزال مطالبها قائمة إلى يومنا هذا، احتمال انفصالها مستقبلاً أو انضمامها إلى دول أخرى .

❖ أهداف الدراسة :

نهدف من خلال الدراسة إلى:

- البحث عن أهم الأسباب التي أدت إلى نشوب النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية وتحديد طبيعتها القانونية .
- معرفة أحقية الجماعات الإثنية في المطالبة بالانفصال استنادا إلى حق تقرير المصير .
- إبراز النتائج المترتبة على انفصال الجماعة الإثنية عن دولة الأم ومدى تأثيرها على الحدود الدولية الإفريقية مستقبلا.

❖ فرضيات الدراسة :

- تعتبر الأنظمة السياسية في إفريقيا السبب الرئيسي لنشوب معظم النزاعات الإثنية .
- سبب تزايد وتوسع ظاهرة النزاعات الإثنية في عدة دول إفريقية يعود إلى الاستعمار الأوروبي.
- استمرارية وتجدد ظاهرة النزاعات الإثنية في العديد من دول إفريقيا أضحت تشكل سبب رئيسي لنشوب منازعات الحدود الدولية حاضرا ومستقبلا، وذلك من خلال مطالبتها بالانفصال لإقامة كيان سياسي جديد مستقل أو تفكيكها إلى عدة دويلات صغيرة أو انضمامها إلى دول أخرى لها نفس خصائصها .
- إن النزاعات الانفصالية المبنية على أسس إثنية في القارة الإفريقية لا تؤدي إلى إثارة منازعات الحدود الدولية حتى ولو تحقق الانفصال، لأن الغاية من هذا الأخير هو تحقيق حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انتهكت وحرمت منها بسبب التخطيط العشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية .

❖ المنهج المتبع في الدراسة :

اقتضى التعرض لموضوع الدراسة إتباع :

▪ **المنهج الوصفي:** يشتمل موضوع الدراسة على أبعاد مختلفة تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمصالح الدولية، لذا قمنا بوصف ظاهرة النزاعات الإثنية وتحليل أهم الأسباب التي أدت إلى نشأتها واستمرارها، وذلك من خلال الاستشهاد ببعض القضايا الدولية والنتائج المترتبة عنها.

▪ **المنهج التاريخي:** قمنا بسرد بعض القضايا التاريخية للنزاعات الإثنية والمطالبة بالانفصال ومقاربتها بواقع الإشكاليات التي تثيرها الدراسة.

❖ إشكالية الدراسة :

ما مصير الحدود الدولية الموروثة عن الاستعمار في ظل تفاقم النزاعات الاثنية في العديد من دول إفريقيا ؟

الأسئلة الفرعية :

- هل تزايد وتوسع دائرة النزاعات الإثنية في العديد من دول إفريقيا مرده إلى الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار الأوروبي أم هناك اعتبارات أخرى ؟

- هل انفصال جنوب السودان يشكل تهديدا لاستقرار وثبات الحدود الدولية الإفريقية ؟

- هل الانفصال يعد عامل رئيسي لنشوب منازعات حدودية جديدة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى :

المبحث الأول : النزاعات الاثنية في إفريقيا

تعد النزاعات الاثنية من أهم القضايا السياسية التي نالت اهتمام كبير على الصعيد العالمي، وأصبحت من أولويات قضايا المجتمع الدولي، نظرا لتزايد وتوسع المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة الاثنية في الدول الحديثة الاستقلال في إفريقيا .

وعلى الرغم من أن بروز الجماعة الاثنية في قارة إفريقيا يعتبر نتاجا طبيعيا لظروف النشأة للدولة الحديثة الاستقلال، إلا أنها في الآونة الأخيرة أضحت تشكل تهديدا مباشرا لاستقرار وسلامة الوحدة الترابية والإقليمية، وذلك بسبب عدة عوامل أهمها الاستعمار الذي خلف حدودا مصطنعة لم تراعي التركيبة الاثنية لهذه الجماعات، وعوامل أخرى آنية تتمحور حول طبيعة النظم السياسية في إفريقيا وطريقة تعاملها مع هذه الجماعات.

وقبل التطرق إلى أسباب استمرار وتجدد ظاهرة النزاعات الاثنية في إفريقيا، رأينا من المناسب أن نستعرض أولا مفهوم هذه النزاعات لتحديد طبيعتها القانونية .

المطلب الأول : مفهوم النزاعات الاثنية

يعتبر النزاع الاثني من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل بسبب اتساع نطاق دراسته لاسيما بعد توسع المد الاثني القومي منذ مطلع التسعينات، فالبعض يرى أن هذه النزاعات تثور بسبب بعض مطالب

الجماعات الاثنية * التي لم تتحقق في دولة الأم، والبعض الآخر يرى أن هذه النزاعات لها اعتبارات أخرى غير مباشرة .

الفرع الأول : تعريف النزاعات الاثنية

النزاع بصفة عامة هو تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره ¹.

أما فيما يتعلق بالنزاع الاثني يرى كل من Jerry Moller و Haibaraiman أن النزاع الاثني والشعور بالقومية هو موجة المستقبل لأن حدة النزاعات الاثنية ازدادت وأصبح أحد التحديات الهامة التي تواجهها الدولة وحتى المجتمع الدولي، أما James Firon and David Lapti يعتبران أن النزاع الاثني هو نزاع يثور بين الجماعات من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة، في حين يعرف Jhon Angstron النزاع الاثني بأنه رغبة الجماعة الاثنية في تحقيق الانفصال عن دولة الأم ².

ويتضح مما سبق ذكره أن هذه التعريفات ضيقة ومبهمّة المعنى، لأنها لم تحدد معني النزاع الاثني بشكل دقيق وواضح، وعليه فالنزاع الاثني له صنفين وهما :

- النزاع الاثني هو الذي ينشأ بسبب مطالبة الجماعة الاثنية بتحقيق مطالبها "السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المهمشة والمضطهدة من قبل دولة الأم أو السكان الأصليين.
- النزاع الاثني هو الذي يثور بسبب تدخل أطراف خارجية، و التي تقحم الجماعة الاثنية في نزاعات لتحقيق مصالحها الخاصة .

الفرع الثاني : خصائص النزاعات الاثنية في افريقيا

- تنتم النزاعات الاثنية في افريقيا بشدة التعقيد، وذلك لعدة عوامل أهمها العامل الاثني والديني كما هو الحال في نيجيريا، والعامل الاقتصادي الذي يتمثل في رغبة الجماعة الاثنية في السيطرة على الموارد الاقتصادية والإستراتيجية مثلما هو الحال في أنجولا و ليبيريا وسيراليون وغيرها والعامل السياسي المتمثل في حق الجماعة الاثنية في تقرير مصيرها والذي قد يتمخض عنه الحكم الذاتي أو الانفصال الكلي عن دولة الأم .

¹ - خلود محمد خميس، النزاعات الاثنية في افريقيا وطرق إدارتها، 2014، منشورة على الموقع : <https://dspace.wavesys.io>، ص 43.

² - جارش عادل، الصفاوي جمال، النزاع الاثني في ظل وجود الأزمة التعددية " الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين "، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2014، منشور على الموقع : <https://democraticac.de>، تاريخ التصفح: 23/01/2021، ساعة التصفح : 23:11 سا .

- على الرغم من أن النزاعات الاثنية هي نزاعات داخلية، إلا أنها قد تكون لها أبعاد خارجية ونعني بهذا أن نزاع اثني في دولة ما قد يكون عاملاً مساعداً في حدوث نزاع مماثلاً في دول أخرى وعلى سبيل المثال: أدى امتداد النزاعات الاثنية الداخلية في ليبيريا وسيراليون إلى توتر العلاقات دول حوض نهر مانو الثلاث (ليبيريا، سيراليون، غينيا).

- صعوبة تسوية هذا النوع من النزاعات الداخلية بطريقة سلمية، وذلك بسبب تنوع أسبابها وتجدد نشوبها ومثال ذلك : روندا وأنغولا و ليبيريا¹.

الفرع الثالث : الطبيعة القانونية للنزاعات الاثنية

نجد أن الدراسات القانونية والسياسية التي تناولت موضوع النزاعات الاثنية بشكل عام، لم تتطرق إلى الطبيعة القانونية لهذه النزاعات، لأنها نزاعات داخلية معقدة ومتشابكة .

ولكن من خلال الواقع الإفريقي نجد أن هذه النزاعات تتسم بالطابع السياسي أكثر من القانوني، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها " داخلية، وخارجية " وتداخل مسبباتها ومصادرها " سياسية، واقتصادية، واجتماعية" وتشابك تفاعلاتها .

المطلب الثاني : أسباب النزاعات الاثنية في إفريقيا

عند النظر إلى طبيعة المجتمع الإفريقي والظروف المحيطة به، يصعب علينا تحديد كل أسباب التي أدت ولا تزال إلى نشوب واستمرار النزاعات الاثنية في إفريقيا، وبالتالي سنتناول أهم هذه الأسباب وهي كالآتي :

الفرع الأول : الأسباب الرئيسة للنزاعات الاثنية في إفريقيا

فسيكون من المناسب معرفة أهم الأسباب المؤدية لنشوب هذه النزاعات الاثنية، حتى يتسنى للدول الإفريقية تدارك ما يمكنها تداركه من هذه الأسباب، ونذكر على سبيل المثال ما يلي :

أولاً : التقسيم الاستعماري الأوروبي للحدود الدولية الإفريقية

أدى رسم الخريطة الجيولوجية لإفريقيا من قبل المستعمر الأوروبي إلى رسم حدود اصطناعية عشوائية حسب مصالح ومقتضيات الدول المستعمرة، دون أن تراعي التركيبة الاثنية، والعرقية، والدينية

¹ - أيمن السيد شبانة، 2016/11/23، الصراعات الاثنية في إفريقيا : الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة، 2016/11/23، منشور على الموقع : www.qiraatafrican.com، تاريخ التصفح : 2021/02/02، ساعة التصفح : 10:19 سا.

والقومية وبالتالي نتج عن هذا التقسيم العشوائي تجزئة الجماعات الاثنية التي كانت تشكل وحدات مترابطة على عدة كيانات سياسية، مما خلف فيما بعد مشاكل تطالب الجماعة الاثنية بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما ترفضه وبشدة غالبية الدول الإفريقية لأنه يتنافى مع مبدأ الوحدة الوطنية والتكامل الإقليمي للدول بعد استقلالها¹.

وبالرغم من أن مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار مبدأ أقره القانون الدولي وكرسته غالبية الدول الإفريقية بعد الاستقلال، إلا أن الواقع الدولي يثبت لنا أن غالبية النزاعات الاثنية في إفريقيا كانت حول إعادة النظر في الحدود الموروثة عن الاستعمار وهو ما سنتطرق إليه لاحقا.

ثانيا : المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي

ساهم تنامي الحركات الانفصالية بشكل فعال في احتلال النزاعات الإثنية درجة مهمة على سلم أولويات المجموعة الدولية²، وذلك من خلال مطالبة الجماعة الاثنية بالانفصال عن دولة الأم الذي قد يتمخض عنه الاستقلال الذاتي في إقليمها أو الاستقلال الكامل في دولتها الخاصة، مما يؤدي إلى خلق حدود دولية جديدة، أو الانضمام إلى كيان سياسي آخر له نفس خصائصها، مما يؤدي حتما إلى إثارة منازعات الحدود الدولية .

وتعد القارة الإفريقية من أهم بؤر التوتر في العالم من حيث التباين الاثني فيها، ونمو التفرقة الانفصالية ودور النخب السياسية في استعمال ورقة الاختلاف الإثني لتحقيق المصالح الشخصية، وأبرز الأمثلة على ذلك نجد الحركة الانفصالية في بياfra المقاطعة النيجيرية التي خاضت حربا انفصالية عام 1967، لكنها فشلت في إعلان ذلك حيث تبلغ المجموعات الإثنية في نيجيريا حوالي 250 مجموعة، وهذا ما يشكل التصدع في وحدة الدول الإفريقية .

الفرع الثاني : الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الاثنيات

يُقر القانون الدولي للجماعة الاثنية جميع الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأغلبية من سكان الدولة التي ينتمون إليها باعتبارهم مواطنون في نفس درجة المواطنة معهم، إلا أن هذه الحقوق تتعرض لانتهاكات جسيمة ومتواصلة في الكثير من دول إفريقيا سواء من قبل نظام الحكم في دولة الأم أو

¹ - هزاع عبد العزيز معالي، المشروعية القانونية لإنفصال الإقليم وإعلان الدولة وفقا للقانون الدولي، 2017/10/17، منشور على الموقع :

<https://www.alrai.com>، تاريخ التصفح : 2021/02/01، ساعة التصفح : 23:30 سا .

² - سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها - جمهورية الكونغو نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة مننوري قسنطينة، 2010، ص 47.

تنامي ظاهرة النزاعات الاثنية في إفريقيا ودورها في إثارة منازعات الحدود الدولية الافريقية

الأغلبية، فتحرمهم من حقوقهم العامة والخاصة مما يؤدي ذلك حتما إلى منازعات داخلية تهدد استقرار الدولة على المستوى الداخلي والخارجي.

ومن بين هذه الانتهاكات نذكر ما يلي :

أولا : عدم المساواة والتمييز العنصري

تعد التفرقة العنصرية من أبشع صور التمييز الذي تتعرض له الجماعة الاثنية بسبب الدين أو العرق أو اللغة سواء من قبل السلطة الحاكمة أو الأغلبية، فتحرمهم من التمتع بحقوقهم في كافة المجالات " السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية،... إلخ" ¹.

ومع انتهاء الحرب الباردة بدأت أزمات من نوع آخر في إفريقيا، أدت إلى ظهور عدّة كيانات سياسية جديدة على أساس إثني في إفريقيا .

ثانيا : الإبادة الجماعية

هي أي فعل من الأفعال الآتية التي ترتكب بقصد القضاء كليا أو جزئيا على جماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية :

- قتل أفراد هذه الجماعة ؛
- الاعتداء الجسيم على أفراد هذه الجماعة جسمانيا أو نفسيا ؛
- إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشية من شأنها القضاء عليها ماديا جزئيا أو كليا ؛
- فرض تدابير تهدف إلى إعاقة التناسل داخل هذه الجماعة ؛
- نقل الأطفال عنوة من جماعة إلى جماعة أخرى ².

¹ - صلاح عبد العاطي، الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي، العدد 1590، 23/06/2006 منشور على الموقع : www.ahewar.org، تاريخ التصفح 02/02/2021، ساعة التصفح : 11:23 سا .

² - محمد موسى خلف، الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية، مجلة تاكرت للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، المجلد 16، العدد 09، العراق، 2009، ص 473-474-475.

المبحث الثاني : تأثير النزاعات الاثنية على الحدود الموروثة عن الاستعمار في إفريقيا

رغم استقلال غالبية دول إفريقيا، إلا أنه وميدانيا نجد أن القبائل المستفيدة وقت الاستعمار وجدت نفسها في حالة قوة واعتبرت أن لها حق مشروع في تولي مناصب عليا في الدولة، نظرا لكفاءتها وضعف القبائل الأخرى لعدم نضجها الفكري، لانتهاج معظم النظم الإفريقية نمط سياسة الاستعمار في تعامله مع المشكلة الاثنية من خلال المحاباة والتفضيل، ونقلها إلى الطابع السياسي لتحقيق مصالح ذاتية للحكام تتعلق بتقسيم الثروات والمناصب، الأمر الذي اعتبرته الجماعات الاثنية المستهدفة انتهاكا لحقوقها وجعلها تعتمد على العنف كآلية لتجسيد حقوقها وإيصال مطالبها إلى النظام الحاكم أو الجماعة المهيمنة¹.

ونظرا لتشابه الظروف- السياسية والاقتصادية والاجتماعية - المحيطة بكل دولة في إفريقيا، ساهم في توسع واستمرار النزاعات الاثنية في إفريقيا، التي أضحت تشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين، لأن غالبية الجماعات الاثنية في وقتنا الحالي تطالب بالانفصال الذاتي أو الكلي، لأنها تعتبره الهدف النهائي الذي تسعى لتحقيقه بغية المحافظة على ذاتيتها .

ولكن غالبية دول إفريقيا ترفض وبشدة تحقيق مطلب الانفصال للجماعة الاثنية، ولا تعترف به في قوانينها الداخلية لكونه يشكل تهديدا لاستقرار وحدتها الترابية والإقليمية .

فالأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للحدود الدولية تعد الركائز الأساسية لقوة أي دولة، مما يجعلها دافعا لتوتر العلاقات التعاونية بين الجماعة الاثنية ودولة الأم في حال تحقيق الانفصال، ومبررا في نشوب منازعات الحدود الدولية، بسبب عدم الاعتراف بالحدود الجديدة سواء على الخريطة السياسية أو الواقع، ولتوضيح الرؤية أكثر رأينا من المناسب التطرق لأهم الحالات التطبيقية التي شهدتها ولا يزال يشهدها الواقع الدولي لظاهرة النزاعات الاثنية في إفريقيا وإشكالية الانفصال، فمنها من تحققت مطالبها وأسست دولة مستقلة ومنها لا تزال مطالبها قائمة إلى يومنا هذا .

المطلب الأول : النزاعات الإثنية في السودان

تتميز دولة السودان بالتنوع الواضح في التكوين الإثني لها، فالشعب السوداني يتكون من جماعات إثنية عديدة ومختلفة، أدت إلى خلق مركب ثقافي متنوع على سطح الإقليم السوداني²، وقد أثر تباين هذا التركيب الإثني على عجز الحكومات المتعاقبة على حكم السودان سواء العسكرية أو المدنية على إيجاد

¹ - سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها : جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 2.

² - رزق الله سارة، واقع ومستقبل الحدود الدولية في ظل تفاقم الحركات الانفصالية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 04، العدد 03، الجزائر، 2019، ص 626 .

نظام حكم يتجاوز الاختلاف الكائن أو حتى إدراك وجود هذا الاختلاف حتى تتم معالجته، مما أدى إلى نشوب نزاعات اثنية داخلية¹.

وتعود أسباب النزاعات الاثنية في السودان إلى :

- التركيب القائم على معايير الانتماء الجغرافي بعيدا عن الهوية الدينية ؛
- تقسيم السودان إلى مجموعة من الكيانات ذات ارتباطات إقليمية مختلفة ؛
- إشكالية السلطة وتوزيع الثروة في السودان².

الفرع الأول: انفصال جنوب السودان

تتسم قضية جنوب السودان بشدة التعقيد والتعدد بسبب تداخل عوامل عديدة من بينها العوامل الخارجية والعوامل الداخلية التي تمثلت في التهميش الاقتصادي والاجتماعي للجماعات الإثنية من قبل الحكومة السودانية، مما يخلق هوة عميقة داخل الدولة يهددها بالتشتيت والانقسام حيث وصف الجنوب بأنه من أكثر مناطق العالم تخلف نظراً لعوامل العزلة السياسية والطبيعية التي حالت دون اتصاله بالعالم الخارجي واستفادته من إمكانيات التقدم، وانعدام الثقة بين الجنوب والشمال والذي كان تمهيداً إلى كل المنازعات إلى جانب التهميش السياسي والاستقرار أفرز في نفس الوقت منظمات وأحزاب وجبهات تعمل من أجل انفصال الجنوب عن الشمال، وقد تعددت محاولات تسويتها سواء عن طريق الحل العسكري المتمثل في استخدام القوة العسكرية لدمج الشمال مع الجنوب، أو عن طريق الحل السياسي الذي منح الحكم الذاتي للجنوب³.

أولاً : الجذور التاريخية لانفصال جنوب السودان

تشير الوثائق التاريخية إلى أن بذور الأزمة في جنوب السودان مردها إلى المرحلة التي خضع فيها السودان للاستعمار البريطاني، إذ كُرست فكرة مفادها انقسام السودان إلى قسمين: شمال عربي مسلم

¹ - زكية فلاح، التعدد الاثني وأثره على الوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة العالمية، جامعة امجد بوقرة بومرداس، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، 2017، ص 165 .

² - محمد نور البصراي، جنوب السودان: جذور المشكلة، وتداعيات الانفصال، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 02/ 01/ 2021 منشور على الموقع : www.democraticac.de ، تاريخ التصفح : 2021/02/18، ساعة التصفح : 16:20 سا .

³ - صونية مسعودي، "انفصال جنوب السودان بين التحديات الداخلية والتداعيات الإقليمية"، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 13/ 02/ 2018، منشور على الموقع : www.democraticac.de ، تاريخ التصفح : 2021/04/15، ساعة التصفح : 16:00 سا .

وجنوب إفريقي مسيحي، وانتهجت سياسات أدت إلى فرز السكان في القسمين ثقافياً وعرقياً ولغوياً وحضارياً وكانت بداية ذلك على وجه التحديد في سنة 1917¹.

ثانيا : انفصال جنوب السودان

رغم الحلول العديدة المقترحة لتسوية هذه المشكلة بشكل نهائي، إلا جنوب السودان تمكن من تحقيق الانفصال وتغيير الحدود وتأسيس دولة كاملة السيادة، وذلك بتاريخ 09 جويلية 2011 بعد إجراء استفتاء شعبي بتاريخ 9 إلى غاية 15 جانفي 2011 الذي صوت فيه 98.83 % لصالح انفصال الجنوب عن جمهورية السودان².

الفرع الثاني : إقليم دارفور

تعتبر أزمة دارفور من أهم الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، والتي لا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الاستقرار الداخلي، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ونظامها السياسي ذاته وذلك لعدة أسباب أهمها الترويج للنزعات الانفصالية التي تشكل تهديدا للسلامة الإقليمية للدولة السودانية.

وقد تطورت الأمور في إقليم دارفور وتصاعدت وتيرة الأزمة، حتى خرجت عن كونها أزمة داخلية إلى أزمة ذات أبعاد وتداعيات محلية وإقليمية ودولية، وسط إدعاءات واتهامات متبادلة من جانب العديد من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، واتهام مسؤولين في الحكومة السودانية بالتورط في أعمال الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي³.

أولا : الأسس التاريخية لأزمة دارفور

يرى البعض أن النزاع في إقليم دارفور مرده إلى الأسباب الداخلية التي تتعلق معظمها بالمنافسة بين الجماعات على مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية، والأسباب الخارجية تتمثل في تدخل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار التي تربطها علاقة تواصل مع أطراف النزاع، ولكن هذا لا يعني أنها أسباب رئيسية لنشوب النزاع، بل هناك عوامل أخرى أبرزها عامل التنوع الاثني والعرقي.

¹ - أحمد محمد طوزان و جاسم محمد زكريا، " التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال: دراسة تطبيقية لحالة انفصال جنوب السودان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 03، دمشق، 2013، ص 470.

² - Sud-Soudan : Les Résultats Officiels Donnent 98.83% De « Oui » à La Sécession , 08/02/2011, Sur Le Site : <https://www.lemonde.fr>, 16/04/2021, 14 :34.

³ - بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في إفريقيا : أزمة دارفور ودور الإتحاد الإفريقي في تسويتها، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016، ص 347.

وتعود الجذور التاريخية لأزمة دارفور إلى عدة عقود مضت، ولكن ما يهمنا هو سنة 2003 م، حيث أخذ النزاع في دارفور طابعا اثنيا وعرقيا بسبب غياب التنظيمات الحديثة مثل الأحزاب والاتحادات والنقابات، وأعدت النظم الحاكمة بالذات الشمولية، الانقسامات والولاءات القبلية، وعملت على تأكيد الفروق الاثنية والعرقية مستخدمة سياسة فرق تسد Divide and Rule، التي ابتكرها البريطانيون في الإدارة الأهلية¹.

وفي نفس السنة شهد إقليم دارفور نزاعا مسلحا بين قوات الحكومة السودانية وإحدى الميليشيات الإثنية المعروفة بإسم " الجنجويد " ضد جماعتين متمردتين هما حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة وفي سياق عملياتها ضد المتمردين قامت قوات الحكومة بشن حملة منهجية من التطهير العرقي ضد السكان المدنيين الذين ينتمون إلى نفس المجموعات الإثنية التي ينتمي إليها المتمردون، وقامت القوات الحكومية السودانية وميليشيا الجنجويد بإحراق وتدمير مئات القرى، متسببة في عشرات الآلاف من الوفيات، وتشريد الملايين من الأشخاص، واغتصاب الآلاف من النساء والفتيات والاعتداء عليهن².

ثانيا : استفتاء دارفور

بعد تصاعد وتيرة النزاع الإثني أصبح المجتمع الدارفوري مهدد بالتشتت في حالة الوحدة والانفصال لعدم ضمان قيام دولة عادلة آمنة³، وتم اجراء استفتاء حول الوضع الدائم لإقليم دارفور في السودان في الفترة الممتدة ما بين 11 و 13 أفريل 2016 م، والذي كان من المقرر إجراؤه في الفترة الممتدة ما بين 1 و 2 جويلية 2011 م ولكن تم تأجيله، وتضمنت اتفاقية السلام الموقعة في ماي 2006 م بندا لإجراء مثل هذا الاستفتاء في جميع أنحاء منطقة دارفور لتحديد الوضع الدائم لتلك المنطقة، كما أنشأ الاتفاق سلطة إقليمية في دارفور للمساعدة في إدارة المنطقة في الفترة التي تسبق الاستفتاء، وكان الاستفتاء خاضعا للمقاطعة مما أدى إلى احتجاجات الطلاب والاطباء باللاتهام بأن الأصوات مزورة، وتم الإعلان عن النتائج في 23 أفريل 2016 م، وكانت لصالح الإبقاء على الوضع الراهن⁴.

¹ - حيدر إبراهيم علي، أزمة دارفور، البيت العربي، ص 07 .

² - الأزمة في دارفور، 25 / 04 / 2008، منشور على الموقع : <https://www.hrw.org/ar> ، تاريخ التصفح : 25 / 03 / 2021، ساعة التصفح : 15:55 سا.

³ - خطر الانفصال يهدد إقليم دارفور السوداني، 2015/07/01، منشور على الموقع : <https://www.alaraby.co.uk> تاريخ التصفح : 2021/03/21 : ساعة التصفح : 03:25 سا .

⁴ - استفتاء الوضع في دارفور، 2016، منشور على الموقع : <https://ar.wikipedia.org>، تاريخ التصفح : 2021/03/21 : ساعة التصفح : 06:15 سا .

المطلب الثاني : النزاعات الإثنية في نيجيريا

تحتوي نيجيريا على العديد من الجماعات الإثنية والتي تختلف الإحصائيات المقدمة من قبل الجهات الرسمية والجهات غير الرسمية، وتعد الجماعات الإثنية المسلمة والمسيحية أكثر الإثنيات عددا في الدولة.

الفرع الأول : أسباب النزاعات الإثنية في نيجيريا

لقد شهدت نيجيريا العديد من النزاعات الإثنية بين الجماعة المسلمة من جهة، والجماعة المسيحية من جهة أخرى، وذلك بسبب تعدد وتنوع أسباب نشوب هذا النوع من النزاعات، والتي سنتطرق إليها على سبيل المثال لا الحصر وهي كالآتي :

أولا : الاستعمار البريطاني

لعب الاستعمار البريطاني دورا محوريا في تهيئة الأرضية للنزاع الإثني في نيجيريا، لأنه يرى أن توحيد الشعوب المستعمرة يشكل تهديدا على تواجد فيها وعلى مصالحه بعد الاستقلال السوري، ومنذ العهد الاستعماري قسمت نيجيريا إلى ثلاثة مناطق وهي: الشمال والجنوب الشرقي والجنوب الغربي، ولم يرغب الشعب النيجيري بهذا التقسيم لأنه فرض من قبل الإدارة الاستعمارية للتلاعب بالوعي الإثني والإقليمي لتحقيق مصالحها الخاصة .

ثانيا : الأسباب السياسية

إن الوضع في نيجيريا منذ الاستقلال مشحون بالإثنية المسيية، حيث عمدت النخب في كل جماعة من الجماعات الإثنية إلى وضع خطة محكمة لجذب موارد الدولة الفدرالية إلى إقليمها، وأهملت جل القضايا التي كان بإمكانها أن توحيد الدولة، ففي عدة حالات عمد القادة السياسيون إلى الزج بكل مكونات الهوية الإثنية في الصراعات السياسية من أجل تحقيق مصلحتهم، متجاهلين النتائج التي تترتب عن هذه الصراعات والتي قد تؤثر على مستقبل الحدود في نيجيريا .

ثالثا : الأسباب الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد النيجيري بشكل شبه تام على عائدات النفط، إلا أن المشكلة تكمن في أن البترول يستخرج من ولايات محددة، مما جعل الولايات الأخرى تطالب بحقوقها من إيراداته، بل وصل بها الأمر أحيانا إلى استعمال العنف والتهديد بالانفصال¹.

الفرع الثاني : إستراتيجية الدولة النيجيرية لاحتواء النزاعات الاثنية

اتسمت ردة فعل نيجيريا تجاه ظاهرة النزاعات الاثنية بتفاوت واضح بين استعمال سياسة الإخضاع بالقوة إلى سياسة الإضعاف عبر تشتيت الأقاليم، وانتهجت عدة حلول وهي كالآتي:

أولا : الحل الأمني Security Solutions :

استعملت الحكومة النيجيرية هذا الحل كثيرا، إلا أنه لم يفلح في القضاء على النزاعات الاثنية ولا في معالجة أسبابها، وقد أدت استعمال الأسلحة بين الجماعات إلى تفاقم الأمر .

ثانيا : الحل السياسي Political Reponse :

لقد كان تنصيب لجان تحقيق فدرالية وولائية لدراسة الوضع في نيجيريا، مثالا واضحا على العمل المشترك والمنسق بين مستويي الحكم في نيجيريا، وغالبا م أكانت تلك اللجان تُصدر توصيات هامة، إلا أنها لا تطبق وتجسد في الواقع، نظرا لتواطؤ الكثير من الجهات الأمنية والقضائية، وخضوعها لسلطة الزعامات القبلية والدينية .

ثالثا : الحل الاقتصادي Economic Solutions :

لجأت الحكومة النيجيرية بالتعاون مع المؤسسات الدولية إلى الحل الاقتصادي، لتطوير القطاع الزراعي، ووضع إستراتيجية وطنية للتمكين الاقتصادي والتنمية².

يتضح مما سبق أن دولة نيجيريا لم تتوصل إلى وضع حل نهائي للنزاعات الاثنية التي تهدد استقرارها لأن هذه النزاعات وليدة عدة موروثات ومدرجات ثقافية واقتصادية واجتماعية، واستمرار هذا النوع من النزاعات في نيجيريا سيؤدي حتما إلى تهديد حدودها الموروثة عن الاستعمار، ويمكن أن تتور منازعات بسببها بين جماعة اثنية ودولة الأم من جهة، وبين الجماعات الاثنية من جهة أخرى .

¹ - فضيلة خلفون، وفيصل خميلة، تداعيات النزاع الاثني على الدولة الفيدرالية في افريقيا - نيجيريا نموذجا -، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، المجلد 02، العدد 04، 2017، ص 182-185.

² - عائشة سالمى، المرجع السابق، ص 337-338.

المطلب الثالث : رؤية مستقبلية عن انفصال الأقليات وأثرها على ثبات الحدود الدولية

إنَّ استمرار وتوسع دائرة ظاهرة النزاعات الاثنية في العديد من الدول الإفريقية لمدة طويلة دون حل أو لم يتم الفصل فيها بعد، سيؤدي حتماً إلى تهديد مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي أقره القانون الدولي وكرّسته كل الدول الإفريقية في قوانينها الداخلية، خاصة عندما تتلبس الجماعات الاثنية بمطالب سياسية تطالب فيها بحقوقها والاعتراف بوجودها المستقل عن طريق حقها في تقرير مصيرها الذي قد يتمخض عنه الاستقلال الذاتي في إقليمها أو الاستقلال الكامل مثل: تكوين دويلات أو ولايات مستقلة، أو الانضمام إلى كيان سياسي آخر له نفس خصائصها .

وفي حالة انفصال الجماعة الاثنية عن دولة إفريقية، سيتم تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار وخلق حدود دولية جديدة، مما سيؤدي إلى زعزعة أمن واستقرار حدود دول إفريقية كثيرة، حتى ولو كانت هذه الأخيرة لا تتمتع بالتنوع الاثني والعربي والديني .

ولتوضيح الرؤية أكثر ولتدعيم موقفنا، نستند على مجموعة من الاعتبارات أهمها :

1- انفصال جزء أو أجزاء من إقليم دولة إفريقية ما، يعد مساساً بمبدأ ثبات الحدود الدولية ونهايتها والذي يقصد به أن تتمتع الحدود ونهايتها بقدر من الاستقرار والرسوخ مادام تعيينها وفقاً لسند حق يقوم على أساس قانوني خالي من أساليب العنف والإكراه .

2- إن جميع الدول الإفريقية وخاصة ذات الأعراق المتعددة، ترفض وبشدة تحقيق الانفصال خاصة إذا كانت المنطقة المتنازع عليها ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية، لأنه يمس استقرار أمنها الداخلي ومثال ذلك قضية انفصال جنوب السودان، فبعد انفصال جنوب السودان اتفق الطرفان على أن تكون حدود 1956/1/1 م هي الحدود الدولية بين الدولتين، إلا أن بعض المناطق اختلف الطرفان حولها وهي " أبيي، كاكالا التجارية، حفرة النحاس، سماعة، جودة، المقنيص" باعتبار هذه المناطق ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية، حيث يقدر احتياطي نفط أبيي بـ 8 مليار برميل والمستكشف حوالي 80 %، وقد كان للقرار الأممي 2046 دوراً كبيراً في تحقيق نوع من الاستقرار النسبي في الحدود والمناطق المتنازع عليها بالرغم من أن جماعة أبيي قاموا بتنظيم استفتاء شعبي وقرروا الانضمام لدولة جنوب السودان إلا أن هذا الاستفتاء رفض من قبل الجماعات الدولية، ولهذا ستظل المناطق المتنازع عليها وقضايا الحدود أحد أسباب المنازعات بين الطرفين في المستقبل¹ .

¹ - محمد أحمد محمد تورشين، الآثار الجيوإستراتيجية لانفصال جنوب السودان " الحدود والمياه"، 2014/11/05 منشور على الموقع : <http://platform.almanhal.com>، تاريخ التصفح : 2021/03/22، ساعة التصفح : 21:30 سا .

3- لم يعد مطلب الانفصال تهديدا للأمن الداخلي لدولة إفريقية ما، بل أضحي وبالأخص في وقتنا الحالي يهدد الإستقرار الإقليمي لحدود كل الدول الافريقية، لأن أغلب الدول الافريقية تعتبر أن الاستعمار الأوروبي لم يراعي الظروف المحيطة بها عند تعيينه وترسيمه لحدودها المصطنعة والعشوائية، وفي حالة تحقيق الانفصال حتما ستطالب هذه الدول بإعادة النظر في حدودها الموروثة عن الاستعمار، حتى ولو كانت لا تتمتع بالتنوع العرقي والاثني والديني والقومي .

انفصال جماعة اثنية في دولة افريقية ما، سيشجع بقية الجماعات الاثنية والعرقية والدينية والقومية في الدول المجاورة على المطالبة بالانفصال مثل: إقليم دارفور .

الخاتمة

وفي ختام موضوع تنامي ظاهرة النزاعات الاثنية في القارة الإفريقية وأثرها على مستقبل الحدود الدولية الذي قمنا بدراسته من خلال تقسيمه إلى مبحثين حيث خصصنا المبحث الأول لمفهوم النزاعات الاثنية والأسباب التي أدت إلى نشوبها، التي لا يمكن حصرها ولا التنبؤ بنتائجها لأن النزاعات الاثنية التي شهدتها إفريقيا تنشأ لأسباب عديدة تختلف طبيعتها حسب الظروف التاريخية والسياسية والطبيعية والاقتصادية لكل دولة، ثم تناولنا في المبحث الثاني نماذج عن بعض قضايا الانفصال في إفريقيا وتأثيرها على ثبات الحدود الدولية الموروثة عن الاستعمار الأوروبي .

وأخيرا نقدم بعض النتائج والاقتراحات العملية التي تساعد في اعتقادنا على الحد من ظاهرة النزاعات الاثنية في إفريقيا، واستقرار وثبات الحدود الدولية، لتجنب بروز الحركات الانفصالية ومنازعات الحدود الدولية مستقبلا .

أولا : النتائج

- تعد النزاعات الاثنية في إفريقيا من أهم وأخطر النزاعات الداخلية التي قد تؤثر على إستقرار الوحدة الوطنية والإقليمية للدول ذات الأعراق المتعددة " الاثنية، والعرقية، والقومية، والدينية " .
- إن ظاهرة النزاعات الاثنية في إفريقيا معقدة ومتشعبة، وذلك بسبب تعدد وتنوع وتشابك أسبابها والتي لا يمكن حصرها بصورة دقيقة، إلا أنه يمكن القول أن الاستعمار الأوروبي لعب دورا هاما وبارزا في ظهور معظم هذه النزاعات، حينما خلف حدودا مصطنعة حسب مصالحه ومقتضيات تقسيم النفوذ السياسي والاقتصادي له، دون مراعاة لخصوصيات وظروف التركيبة الاثنية .
- استمرار وتجدد النزاعات الاثنية في الكثير من دول إفريقيا، يدل على أن هذه الدول لا تزال في تبعية للمستعمر الأوروبي، وذلك عن طريق تدخله باسم حقوق الإنسان لاستنزاف ثروات إفريقيا من جهة،

و تقسيم دولها إلى عدة دويلات مستقلة، أو الانضمام إلى كيان آخر من جهة أخرى، مما يؤدي حتما إلى نشوب منازعات الحدود الدولية .

• لم يعد الانفصال مطلباً فقط للجماعات الاثنية في دول إفريقيا التي تعاني التهميش والاضطهاد سواء من قبل نظم الحكم أو الشعوب الأصليين لهذه الدول، بل هناك جماعات إثنية تتمتع بكافة حقوقها " العامة والخاصة " في مجتمعاتها فضلا عن تمتعها بالحكم الذاتي لكن بمجرد شعورها بالاختلاف عن البقية يجعلها تطالب بالانفصال .

• تُشكل ظاهرة النزاعات الاثنية والمطالبة بالانفصال في العديد من دول إفريقيا مشكلاً عويصاً بات يهدد الحدود الموروثة عن الاستعمار مستقبلاً، لأن تأثير هذه النزاعات لا يمس فقط الحدود الداخلية بل يتعدى تأثيرها إلى الحدود الإقليمية والدولية .

• إن معظم منازعات الحدود الدولية في إفريقيا يعود سببها إلى التنوع العرقي والديني والقومي والاثني لشعوب هذه القارة .

• انفصال جنوب السودان يدل على أن الحدود الدولية في إفريقيا غير ثابتة وغير مستقرة .

ثانياً: الاقتراحات

• عدم المساس بمبدأ ثبات الحدود الدولية الذي أقره القانون الدولي المعاصر وكرّسته غالبية الدول الإفريقية في قوانينها الداخلية، والحفاظ على قدسيته لتجنب بروز منازعات حدودية بسببه .

• ضرورة توعية المجتمع الإفريقي عن الآثار السلبية المترتبة عن النزاعات الاثنية وتحقيق الانفصال، والتحسيس بخطورتها على استقرار الدولة والتهديد بوجودها السياسي، وذلك عن طريق وسائل الإعلام، أو إنشاء مراكز تعليمية ثقافية، وتشجيع الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بهذه الدراسة.

• يمكن تحقيق مقارنة بين ضمان حقوق الاثنيات وبين مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، وذلك عن طريق :

- إلزام الدول الإفريقية ذات الأعراف المتعددة الاعتراف بحقوق الاثنيات " العامة والخاصة " التي أقرها القانون الدولي لهم في قوانينها الداخلية، وحمايتها لضمان استقرار وحدتها الوطنية والإقليمية .

- لا يمكن تحقيق الانفصال الكلي عن دولة الأم للجماعات الاثنية التي تطالب به، حتى ولو كانت هذه الجماعات مضطهدة ومهمشة، لأن النزاعات الاثنية في إفريقيا التي تطالب بالانفصال الكلي

تنامي ظاهرة النزاعات الاثنية في إفريقيا ودورها في إثارة منازعات الحدود الدولية الافريقية

لها أبعاد سياسية أكثر من قانونية، ويعتبر الانفصال الجزئي " الحكم الذاتي " هو الحل الأنسب والأنجع لكلا الطرفين .

- تفعيل دور آليات التنفيذ في مجال المراقبة لضمان الحماية المقررة لحقوق الاثنيات في الاتفاقيات الدولية، والقوانين الداخلية لدول إفريقيا.